﴿منهج الحافظ ابن الملقن في تعقباته على الحاكم النيسابوري من خلال كتاب البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير ﴾

﴿ملخـــص البحـــث﴾

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد قيض الله تعالى لكل عصر جماعة من علماء الدين يزكون رواة الأخبار؛ ليذبوا الكذب عن سنة المصطفى، فمن هؤلاء الحافظ ابن الملقن إذ تعقب على الحاكم في كتابه البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، وقد تضمن بحثنا هذا مبحثين، بيّنا في المبحث الأول: التعقبات التي خالف فيها ابن الملقن الحاكم، وتناولنا في المبحث الثاني: التعقبات التي وافق فيها ابن الملقن الحاكم.

وقد تضمن هذا البحث نتائج مهمة أهمها: أن ابن الملقن حين يعقب على الروايات، ويرجح بعضها على بعض أو بعض الرواة على بعض، لا يفعل ذلك عن هوى أو عن ظن ضعيف؛ وإنما يعقب على أئمة الحديث في نقدهم الروايات، ويبيِّن الراجح من المرجوح، ويذكر سبب الترجيح الذي أوصله إلى ذلك، وفي الغالب تكون تعقباته على الآخرين تتعلق بالإسناد والحكم على الرواة أو تتعلق بالمتن وصحة الحديث وضعفه. وغالباً ما يعقب على الحاكم بقوله: ((وفيما قاله نظر))، أو ((فيه نظر))، إشارة إلى مخالفته للحاكم في كلامه على الإسناد أو حكمه على الرواة. وله

منهج واضح في تعقباته، وهو أنه يوظف آراء غيره في توثيق الرواة أو جرحهم أو في حكمه على الحديث بالصحة والضعف، وهذا يدل على سعة علمه واطلاعه واستقرائه لحيثيات المسألة. وله مسلكان في تعقباته المتعلقة بالإسناد والكلام على الرواة التي يخالف فيها العلماء سواء كان على الحاكم أو غيره من العلماء: الأول يعقب ويبين الراجح، والآخر: يكتفي بنقل أقوال العلماء دون تعقيب، وهذا منهج عام اتبعه في كتابه البدر المنير. وهو يعبر عن إقراره بموافقة الحاكم في حكمه بقوله: ((وهو كما قال)) في إشارة إلى موافقته في ما ذهب إليه من حكمه على المتن والحديث صحة وضعفاً عموماً.

ويمكن أن نعدَّ ما سكت عنه ابن الملقن، ولم يعقب فيه على الحاكم: إقراراً منه بصحة ما ذهب إليه الحاكم. وتعقب ابن الملقن على الحاكم في ثمانية وأربعين موضعاً عموماً، منها ما يخص الإسناد والكلام على الرواة في واحد وثلاثين موضعاً خالفه فيها جميعاً ما عدا موضعين، ومنها ما يخص المتن والحكم على الحديث صحةً وضعفاً عموماً في سبعة عشر موضعاً خالفه في ثمانية مواضع، ووافقه في تسعة منها.

الباحثان

أ.م.د عبد الله كريم عليوي الناصري

م. سامي عواد بدوي الدليمي

. بسم الله الرحمن الرحيم .

. المقدمة .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن تمسك بسنته، واهتدى بهديه إلى يوم الدين أما بعد:

فإن أولى العلوم بعد معرفة كتاب الله تعالى: سنة الرسول ﷺ إذ هي مبينة للكتاب العزيز، الذي چ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ں ڻ چ[1]، وقال ﷺ ((أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ))[2]، وجعل الله من أسباب حفظ السنة أن هيأ لها رجالاً يحيطونها بالرعاية والعناية لتبقى على مر العصور غضة طرية خالصة من الشوائب والمكدرات، كي يستقي المسلمون من منهلها الصافي تشريعاتهم التي تحقق لهم السعادة المنشودة في الدنيا، والدخول في مرضاة الله، والفوز بالجنة في الآخرة.

وقد ندب ﷺ إلى نقل السنة، وحثّ الصحابة على حفظها وتبليغها، فقال: ((بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً))[3]، فامتثل الصحابة حينئذ، الذين هم خير قرون هذه الأمة – بشهادته– عليه أفضل الصلاة والسلام، فحفظوا عنه أحواله، وأقواله، وأفعاله امتثالاً لأمره، وابتغاء ثواب الله وأجره. ثم فعل ذلك التابعون وتابعوهم، جيلاً بعد جيل تلقوا ذلك عنهم، واستفادوه منهم ﷺ، لكن دخل في ذلك قوم ليسوا من أهل هذا الشأن، ولا جَرْيَ لهم في هذا الميدان، فاخطؤوا فيما نقلوا، وحرفوا، وربما وضعوا. فدخلت الآفة من هذا الوجه، واختلط الصحيح بالسقيم، والمجروح بالسليم؛ فحينئذ أقام الله ـ سبحانه وله الحمد والمنة ـ طائفة كبيرة من هذه الأمة، هم نجوم للدين، وعَلَمٌ للمسترشدين، فدونوا التصانيف ونظروا في رواتها جرحاً وتعديلاً، وانقطاعاً ووصلاً. فكان من جملة أولئك الأئمة الأعلام: الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد

---

(1) سورة فصلت ، الآية : ٤٢ .

(2) أخرجه أحمد في مسنده ، مسند الشاميين ، (٤١٠/٢٨) رقم (١٧١٧٤) .

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب : ما ذكر عن بني إسرائيل (١٧٠/٤) رقم (٣٤٦١) .

الله، المعروف بابن الملقن، الذي كان فريداً في زمانه متميزاً عن أكثر أقرانه، قوةً في الحفظ، والذي عُرف بكثرة الشيوخ والتصنيف.

وقدر لنا أن نعيش مع ابن الملقن في كتابه البدر المنير في دراسة التخصص الماجستير؛ لذا وقع اختيارنا على هذا الموضوع، الذي وسمناه بـ ((منهج الحافظ ابن الملقن في تعقباته على الحاكم النيسابوري من خلال كتابه البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير))، **للأسباب الآتية:**

١. للمكانة العالية التي يتبؤها كتاب البدر المنير فهو يعد موسوعة ضخمة في تخريج أحاديث الأحكام، والبحث عن مظانها، والحكم عليها صحةً وضعفاً، والبحث عن أسانيدها، والكلام على رواتها، وشرح غريبها، وبيان مشكلها وما فيها من العلل وغير ذلك من فنون الحديث.

٢. للشخصية المتميزة التي يتمتع بها ابن الملقن في تعقبه على المرويات والرواة، فقد كانت عباراته بنّاءة، ومفيدة في ميزان النقد العلمي الهادف، ولأهمية التعقب الذي يعد من خصائص الأئمة الكبار، وهو فن يحتاج إلى دربة وخبرة، وإلى علوم وافية لا يصبر على لأوائها إلا العلماء الكبار، وقد تزين بهذا العلم الشريف كثيرٌ من الأئمة المتقدمين في حين قل ذلك عند المتأخرين، ومن العلماء المتأخرين الذين نالوا منه نصيباً الحافظ ابن الملقن (رحمه الله).

٣. استغل بعض المبتدعة شهرة الصحيحين، ومكانتهما في نفوس المسلمين للطعن في السنة، بدعوى حصر ما صح منها في عدد لا يتجاوز عشرة آلاف، وهي التي أخرجت في الصحيحين، وما عدا ذلك في سائر المصنفات فسقيمة غير صحيحة، وكان السبب الباعث للحاكم ـ رحمه الله ـ في تأليف كتابه المستدرك؛ فإنه استشعر ما تنطوي عليه هذه المقالة من القدح في سنة المصطفى ـ ﷺ ـ، فبادر إلى

إخراج أحاديث استدركها على الشيخين رأى أنهما لم يخرجاها، مع أنها على شرطهما أو تقاربه، ومعلوم أن الحاكم قد نسب إلى التساهل في الحكم على الحديث بالصحة على شرط الشيخين أو أحدهما، أو بالصحة فقط وليست كذلك. ثم قيض الله لكل عصر جماعة من العلماء الدين يزكون رواة الأخبار؛ ليذبوا به الكذب عن سنة المصطفى، فكان من هؤلاء الحافظ ابن الملقن إذ تعقب على الحاكم في كتابه البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير..

٤. تبيَّن من متابعتنا أن للحافظ ابن الملقن اجتهادات خاصة في علم الرجال، والحكم على الأحاديث، وبيان مصادرها. وثمة كثير منها لم ينبه عليه أحدٌ من الباحثين.

وتأتي أهمية الموضوع من: ضرورة معرفة مناهج العلماء في تعقبهم على الأحاديث النبوية؛ لمعرفة صحيحها من سقيمها، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريحاً، لئلا يدخل في الإسلام ما ليس منه.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن نجعله على مقدمة ومبحثين وخاتمة على الترتيب الآتي: أما المقدمة: فهي لبيان السبب الداعي إلى اختيار الموضوع، وأهميته.

أما المبحث الأول ففيه التعقبات التي خالف فيها ابن الملقن الحاكم، وفيه مطلبان: المطلب الأول: تعقبات تتعلق بالإسناد والحكم على الرواة. والمطلب الثاني: تعقبات تتعلق بالمتن والحديث صحة وضعفاً عموماً. وتناولنا في المبحث الثاني: التعقبات التي وافق فيها ابن الملقن الحاكم، وفيه مطلبان: المطلب الأول: تعقبات تتعلق بالإسناد والحكم على الرواة. والمطلب الثاني تعقبات تتعلق بالمتن والحديث صحة وضعفاً عموماً. **أما الخاتمة:** فلخصنا فيها ما توصلنا إليه وبان لنا من النتائج في هذه البحث.

وختاماً: فهذا جهد المُقِلِّ، وعمل المعترف بقصوره، لكن حسبنا أننا استفرغنا فيه

وسعنا، وبذلنا فيه جهدنا، ولاسيما أن بحثنا تناول شخصية مهمة وكتاباً في غاية الأهمية، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام عَلَى سيدنا مُحَمَّد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، والتابعين لَهُمْ بإحسان إِلَى يوم الدين.

منهج الحافظ ابن الملقن في تعقباته على الحاكم النيسابوري من خلال كتابه البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير

اعتمد الحافظ ابن الملقن كغيره من العلماء على مستدرك الحاكم وما حواه من أحكام وأحاديث، إلا أن ابن الملقن لم يكن ليقبل كل قول للحاكم ـ على جلالة قدره وسعة علمه وروايته ـ من غير تمحيص ودراسة، فكان أنه عقب عليه وعلى غيره من الأئمة في ثلثمائة وتسعة مواضع من كتابه البدر المنير، وافق غيره من العلماء الذين تعقبهم في مائة وأربعة مواضع، وخالفهم في مائتين وخمسة مواضع. ومن الجدير بالذكر أن الحافظ ابن الملقن قد لا يعقب في بعض الأحيان على الاختلاف في روايات كتب الحديث عندما تكون هذه الاختلافات غير قادحة[١].

وأخذ الحاكم النيسابوري[٢] المرتبة الأولى بينهم، فكان أكثر من تعقبه في كتابه البدر المنير، وذلك في ثمانية وأربعين موضـــعاً، خالفه في سبعة وثلاثين موضعاً منها. ومعلوم أن التعقب في اللغة: مصدر للفعل تَعَقَّبَ، والمعَقِّبِ: الذي يتتبع عَقِبَ إنسان في طلب حَقٍ أو نحوه[٣]. والتعقب في الاصطلاح: إصلاح الخطأ

---

(١) ينظر : البدر المنير (٣٦٣/١٥، ٣٦٤) رقم (١١٣٨)، (٣٥٨/١٦، ٣٥٩) رقم (١٢٨٩)، (٥٥٢/١٦، ٥٥٤) رقم (١٣٤٠)، (٥١٩/١٧، ٥٢٠) رقم (١٥٠١)، (٤٢٦/١٩، ٤٢٨) رقم (١٨٠٤)، (٣٠٨/٢٠) رقم (١٩٤٣).

(٢) هُوَ أبو عبد الله محمد بن عَبْد الله بن محمد النيسابوري ، ولد سنة (٣٢١ هـ) ، وله تصانيف مِنْهَا: ((المستدرك عَلَى الصحيحين)) و ((معرفة علوم الحديث)) ، توفي سنة (٤٠٥ هـ) ، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٥٥/٤، ١٦٠) ، والعبر(٢٠٩/٢، ٢١٠).

(٣) ينظر : العين (١٧٨/١) ، وتهذيب اللغة (١٧٩/١)، والمحكم المحيط الأعظم في اللغة (٢٣٧/١، ٢٤٥) مادة: عقب.

أو سد الخلل[١]. وقبل أن نبدأ في الكلام على هذه التعقبات لا بد من التنبيه إلى ما قاله ابن الملقن في خطبته لكتاب البدر المنير[٢] بقوله: ((أعلم أيها الناظر في هذا الكتاب: إذا رأيتنا نقلنا عن الحاكم تصحيحاً لحديث، وسكتنا عليه فَشُدَّ على ذلك يديك، فإن سبرنا إسناده، ويكون الأمر كما قاله. وما لم يكن كذلك، فإنا نشفعه بالاعتراض عليه – إن شاء الله تعالى –)).

ومعنى كلامه رحمه الله أن من منهجه في كتابه البدر المنير تتبع الحاكم في حكمه على الحديث، وأَن سكوته، وعدم تعقيبه على الحاكم في حكمه على حديث معين هو إقرار منه لحكم الحاكم؛ وأما إذا رأى أن الحاكم جَانَبَ الصواب في حكمه؛ فإنه يعقب ويبين الخلل سواء كان الأمر متعلقاً بالحكم على الحديث صحةً وضعفاً عموماً، أو الكلام على رواة الإسناد من توثيق راوٍ معين أو جرحه.

وكان ابن الملقن من أشد المدافعين عن الحاكم النيسابوري، ونسوق هنا مثالاً على ذلك: ما قاله ابن طاهر[٣]: وسمعت المظفر بن حمزة[٤] بجرجان[٥] يقول: سمعت أبا سعد الماليني[٦] يقول: طالعت كتاب المستدرك على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما [٧].

---

(١) معجم لغة الفقهاء ، مع كشاف إنكليزي عربي للألفاظ الواردة في المعجم (ص: ١٣٦).

(٢) (١/ ٤٤٤)، وينظر : (٧٥/١١) رقم (٥٩١).

(٣) هو أبو المظفر طاهر بن محمد الأسفراييني، المتوفى سنة (٤٧١هـ)، عالم بالأصول، مفسر، من فقهاء الشافعية، ومن مصنفاته : ((التفسير الكبير المشهور)) و ((التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين)) ، ينظر : سير أعلام النبلاء (٤٠١/١٨)، والأعلام (١٧٩/٣، ١٨٠) .

(٤) هو أبو القاسم علي بن أبي يعلى المظفر بن حمزة بن زيد العلوي، الحسيني، الشافعي، الدبوسي، كان فقيهاً بارعاً، أديباً أصولياً، مناظراً، مدركاً، حسن الأخلاق، سمحا جواداً ، توفي سنة (٤٢٨هـ)، ينظر : سير أعلام النبلاء (٩١/١٩/ ٩٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢٩٧/٥).

(٥) بالضم، وآخره نون ، مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان، فعدها بعضهم من هذه وبعضهم يعدّها من هذه، وقيل: إن أول من أحدث بناءها يزيد بن المهلّب بن أبي صفرة، وقد خرج منها خلق من الأدباء والعلماء والفقهاء والمحدثين، ولها تاريخ ألفه حمزة بن يزيد السّهمي، ينظر : معجم البلدان (١١٩/٢، ١٢٠).

(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص ، الماليني ، الحافظ ، العالم ، الزاهد ، ويعرف أيضاً ب"طاوس الفقراء" . والماليني نسبة الى قرى "مالين " ، وهي قرى من أعمال هراة ، توفي سنة (٤١٢هـ)، ينظر : تاريخ جرجان (ص: ١٢٤) ، وتذكرة الحفاظ (١٨١/٣).

(٧) ينظر : سير أعلام النبلاء (١٧٥/١٧)، ونكت ابن حجر على ابن الصلاح (٣١٢/١، ٣١٣).

عقب ابن الملقن على ذلك في خطبته لكتاب البدر المنير: ((هذا الكلام أستبعد صحته عن هذا الحافظ؛ لأن المشاهدة تدفعه. وقد قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح[١] في علوم الحديث[٢]: كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير، يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال، فإنه يصفو له منه صحيح كثير))[٣].

ولم يكن ابن الملقن هو الوحيد الذي عقب على الماليني، ودافع عن الحاكم النيسابوري، بل إن الحافظ الذهبي[٤] عقب المقالة المتقدمة للماليني بقوله: ((هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه...))[٥]

وأفرد ابن الملقن ما ردَّ به الذهبي على الحاكم في تلخيصه لمستدركه، وأضاف زيادات فجاءت في كتابه تلخيص مستدرك الحاكم، وهو المسمى بـ((النكت اللطاف في بيان الأحاديث الضعاف))، وقد اختصر فيه كتاب المستدرك للحافظ الذهبي،

---

(١) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح. عالم في الحديث والفقه والتفسير وأسماء الرجال، وُلد في سنة(٥٥٧هـ). لـــه مصنفات كثيرة أشهرها:((معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح)) ، وتوفي سنة(٦٤٣هـ) ينظر: وفيات الأعيان(٢٤٣/٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٢٦/٨).

(٢) (ص: ٢٠) . قال ذلك تعقيباً على ما قاله ابن الأخرم الحافظ ، حيث قال : ((قلَّ ما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث)) ، فقال ابن الصلاح : ((ولقائل أن يقول : ليس ذلك بالقليل ، فإن في المستدرك على الصحيحين ...)) .

(٣) البدر المنير(٤٤٢/١، ٤٤٣)، وينظر : سير أعلام النبلاء (١٧٥/١٧).

(٤) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، التُركماني الأصل ، ولد سنة (٦٧٣هـ) ، وتوفي سنة (٧٤٨هـ) ، صاحب التصانيف الكثيرة له: ((تاريخ الإسلام)) ، و((سير أعلام النبلاء)) ، ينظر: النجوم الزاهرة(١٠/ ١٨٢)، والدرر الكامنة(٣/ ٤٢٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٧٥/١٧)، وينظر: البدر المنير (٤٤٣/١) .

فأفرد كتاب الذهبي في كراريس، مع بعض الزيادات من ابن الملقن بحسب ما تيسر[١]. وقد ظهر من تتبع ابن الملقن في تعقبه على الحاكم النيسابوري في كتابه البدر المنير أن هناك تعقبات وافق أو أيد فيها الحاكم، وأخرى خالفه فيها، سنبينها بحسب المباحث الآتية.

المبحث الأول

التعقبات التي خالف فيها الحاكم

المطلب الأول: **تعقبات تتعلق بالإسناد والحكم على الرواة**.

بما أن حديث رسول الله ﷺ وصل إلينا عن طريق الرواة، فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث، أو عدم صحته، لذلك اهتم علماء الحديث بالرواة، وشرطوا لقبول روايتهم شروطاً دقيقةً محكمة تدل على بُعْدِ نظرهم وسداد تفكيرهم، وجودة طريقتهم، ومعلوم أن الجرح في اللغة: يدل على شيئين: الكسب، وشق الجلد. فالأول قولهم: اجترح إذا عمل وكسب. والثاني قولهم: جرحه بحديدة جرحاً[٢]. وقال بعض فقهاء اللغة: الجُرْحُ – بالضم –يكون في الأبدان بالحديد ونحوه، والجَرْحُ –بالفتح– يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوهما، وقال الزبيدي: ((وهذا هو المتداول بينهم وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد))[٣].

والجرح اصطلاحاً:((وصف الراوي بما يقتضي رد روايته))[٤]. أما التعديل: لغة فهو من العدل، وهو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وتعديل الشيء: تقويمه، بحيث يكون مستقيماً[٥].

---

(١) طبع الكتاب كاملاً باسم ((مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم)) ، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، في ثماني مجلدات سنة (١٤١١هـ) ، بتحقيق : عبد الله اللحيدان ، وسعد بن عبد الله آل حميد ، دار العاصمة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، وجعل المجلد الثامن للدراسة والفهارس.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٤٥١/١).

(٣) تاج العروس (٣٣٧/٦).

(٤) خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل (٦/١).

(٥) ينظر : لسان العرب (١١/ ٤٣٠، ٤٣٢)

وفي الاصطلاح: ((وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته))[١]. فعلم الجرح والتعديل:((علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ))[٢].

ومعلوم أن اتصال الإسناد أحد الشروط الخمسة المعروفة لصحة الحديث، وقد تضافرت نصوص النقاد في اشتراط اتصال الإسناد منها قول الشافعي: ((إذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصح الإسناد فهو سنة، وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب))[٣] وقال محمد بن يحيى الذهلي[٤]: ((ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصول غير المنقطع، الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح))[٥]، والمتصل اصطلاحاً: ((هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه))[٦].

ومن التتبع والاستقراء لكتاب البدر المنير تبين أن ابن الملقن خالف أئمة الحديث فيما يخص الإسناد والحكم على الرواة في ثمانية وتسعين[٧] موضعاً من كتابه، كان نصيب الحاكم منها تسعة وعشرين[٨] موضعاً عموماً ، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١. غالباً ما يعقب على الحاكم بقوله: وفيما قاله نظر، أو فيه نظر، إشارة إلى

---

(١) خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل (٦/١).

(٢) كشف الظنون (٥٨٢/١).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه (١٧٧/١) .

(٤) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، لقب بالزهري لجمعه حديثه ، ثقة حافظ جليل ، توفي سنة (٢٥٨هـ) ، ينظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٦٣١) ، وتهذيب التهذيب (٣٦٠/١٢).

(٥) الكفاية (ص:٢٠).

(٦) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص:٤٤)، وينظر : نكت الزركشي (٤١٠/١).

(٧) ينظر : البدر المنير (١٩٩/٢، ٢٠٠) رقم (١٢)، (٢١١/٤، ٢١٢) رقم (١٢٥)، (٦٤/٥، ٦٦) رقم (٢٤٨٠)، (٤٦٧/٧، ٤٧٢) رقم (٣٥١)، (٢٨٩/١٣، ٢٩٠) رقم (٨٦٦)، (٢٢٧/١٤، ٢٢٨) رقم (٩٤٦)، (٢٥٦/١٦) رقم (١٢٧٠)، (٢٧٠/١٧، ٢٧١) رقم (١٤٤١)، (١٧/١٨، ٢٠) رقم (١٥٣٧)، (٢٨٤/٢١) رقم (٢١١٩).

(٨) ينظر : المصدر نفسه (٤٦٢/٥، ٤٦٣) رقم (٢٠٨)، (٣٦٧/١١) رقم (٦٤٨)، (٣١٧/١٣) رقم (٨٧١)، (٦٤١/١٦) رقم (١٣٦١)، (١٣٥/١٧) رقم (١٤١٣)، (٥٤٠/١٩، ٥٤١) رقم (١٨٤١)، (٣٨٧/٢١، ٣٨٨) رقم (٢١٤٠)، (٤٧/٢٢، ٤٨) رقم (٢١٦١)، (١٠١/٢٣) رقم (٢٣٠٦)، (٢٨٢/٢٤، ٢٨٤) رقم (٢٤٣٣) .

مخالفته للحاكم في كلامه على الإسناد أو حكمه على الرواة، وهذا في عشرة مواضع من كتابه[١].

مثال ذلك: حديث أبي قتادة _ ﷺ_ قال: قال رسول الله ﷺ: ((من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة، طبع الله على قلبه))[٢].

رواه الحاكم في آخر تفسير سورة الجمعة من مستدركه[٣] من حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد[٤].

قال ابن الملقن معقباً على الحاكم:((فيما قاله نظر؛ فإن في إسناده يعقوب بن محمد الزهري، وهو واهٍ))[٥].

مثال ثانٍ: حديث ابن عباس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: ((أيما امرأة ولدت من سيدها، فهي حرة عن دبر منه))[٦].

بعد أن ساق ابن الملقن جميع ألفاظ الحديث، عند أحمد، والدارقطني، وغيرهما، قال: ((ولفظ الحاكم في مستدركه[٧] أنه قال: ((بعد موته بدل: عن دبر منه)). قال ابن الملقن معقباً على الحاكم: ((فيه نظر، فإن في إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي قد ضعفوه، قال النسائي: متروك الحديث[٨]، وقال

---

(١) ينظر :المصدر نفسه (٦/٨، ٧) رقم (٣٥٥)، (١٣٥/١٧) رقم (١٤١٣)، (٥٧٨/١٩، ٥٧٩) رقم (١٨٤٧)، (٣٨٧/٢١، ٣٨٨) رقم (٢١٤٠)، (١٢٣/٢٢، ١٢٤) رقم (٢١٨٤)، (٥٠٠/٢٢) رقم (٢١٦١)، (١٨٣/٢٣، ١٨٥) رقم (٢٣٢٧)، (١٦٦/٢٥، ١٦٧) رقم (٢٥٠٦)، (١٨٤/٢٦، ١٨٥) رقم (٢٥٧٠)، (١٩٦/٢٦، ١٩٧) رقم (٢٥٧٤).

(٢) رواه أحمد في مسنده ، من حديث أبي قتادة الأنصاري(٢٥٠/١٧)رقم (٢٢٥٥٨) .

(٣) (٢/ ٥٣٠) رقم (٣٨١١).

(٤) قال الذهبي في التلخيص : صحيح ويعقوب بن محمد واه ، ينظر : مختصر ما استدركه الذهبي على الحاكم (٩٤٩/٢).

(٥) البدر المنير (١١/ ٣٦٧) رقم (٦٤٨).

(٦) رواه أحمد في مسنده ، (٤٨٤/٤)، رقم (٢٧٥٩) ، والدارقطني في سننه ، كتاب المكاتب (٢٢٩/٥) رقم (٤٢٢٩) .

(٧) كتاب البيوع ، (٢٣/٢) رقم (٢١٩١) ، وقال الذهبي في تلخيصه (٥١٧/١) :((فيه حسين ابن عبد الله وهو متروك)) .

(٨) ينظر: الضعفاء والمتروكين (ص: ٣٣)

ابن عدي: أحاديثه يشبه بعضها بعضاً، يكتب حديثه، لم أجده في حديثه جاوز المقدار[١]. وضعفه عبد الحق[٢] في أحكامه[٣]))[٤].

والذي يظهر: أن لابن الملقن منهجاً واضحاً في توظيفه آراء غيره في توثيق الرواة أو جرحهم في كتابه البدر المنير، فيذهب أئمة الحديث أحياناً إلى الطعن في أحد الرواة، وقد يكون هذا الراوي موضع ثقة عند ابن الملقن؛ فيعمد إلى نقد ذلك ودفع الطعن عن هذا الراوي معززاً رأيه بما ذهب إليه من توثيق الراوي بأقوال أئمة الحديث في هذا المجال نافياً الجهالة عمن اتهم بها، أو الضعف، وكذلك إذا كان هذا الراوي مطعوناً فيه عند ابن الملقن، فيعمد إلى توظيف آراء العلماء لتوافق ما قرره من ضعف أو جرح هذا الراوي كما هو واضح في المثال المذكـور آنفاً[٥].

٢. في كلامه على الإسناد والرواة غالباً ما يستعمل عبارة: واهٍ، كقوله: في إسناده فلان واه[٦].

وحكم على الرواة بهذه العبارة "واهٍ " في مائة واثني عشر راوٍ في كتابه البدر المنير فهي من عبارات الجرح المشهورة عنده.

مثال ذلك: حديث ابن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((رأيت جعفر بن أبي طالب ملكاً يطير مع الملائكة)). رواه الحاكم[٧] وقال الحاكم: صحيح.

---

(١) ينظر: الكامل (٣/٢١٧)

(٢) هو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، المعروف بابن الخراط. كان فقيهاً حافظاً عالماً بالحديث وعلله ورجاله، ولـد سنة(٥١٠هـ)، لـه:الأحكـام ((الصغرى))، و((الوسطى)) ، و((الكبرى)) ، توفي سنة (٥٨١هـ)، ينظر: بغية الملتمس (١/٣٩١)، والأعلام (٣/٢٨١).

(٣) الأحكام الوسطى (٤/٢٣).

(٤) البدر المنير (٢٦/ ١٨٤) رقم (٢٥٧٠).

(٥) ينظر: البدر المنير (٣/٣١٩، ٣٢٢) رقم(٧٤)،(٨/٣٣٣،٣٣١) رقم(٣٩٠)، (١٢/١٧٥، ١٧٩) رقم(٧٤)، (١٣/٢٤٥) رقم(٨٥٢)، (١٥/١٨٥، ١٨٩) رقم (١٠٨١) (١٦/١٣٠) رقم (١٢٦٠) ، (١٦/٢٥٦، ٢٥٩) رقم (١٢٧٠)، (١٨/١٠٨، ١٠٩) رقم (١٥٦٠)، (١٨/٣٧٩، ٣٨٤) رقم (١٦٢٣) ، (٢٣/٢٤، ٢٦) رقم (٢٢٨١).

(٦) ينظر : المصدر نفسه (١٣/٣١٧) رقم (٨٧١)، (١٩/٥٩٨) رقم (١٨٥٠)، (٢١/٣٨٧) رقم (١٨٥٠).

(٧) في مستدركه ، كتاب معرفة الصحابة ، باب : ذكر مناقب جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب (٣/٢٣١) رقم (٤٩٣٥). وعقب الذهبي على الحاكم في التلخيص (٤/١٨١٢) : فيه المديني وهو واهٍ .

قال ابن الملقن معقباً على الحاكم: ((لا بل واه فإن في إسناد الحاكم المديني[١] وهو واه))[٢].

٣. قد يكون هناك أكثر من راوٍ في السند الواحد يحكم عليه ابن الملقن مخالفاً الحاكم، ويكون هذا الراوي هو سبب ضعف الحديث[٣].

مثال ذلك: حديث عائشة (رضي الله عنها) قالت:((جعل رسول الله شعار المهاجرين يوم بدر عبد الرحمن والأوس بني عبد الله، والخزرج بنـــي عبيد الله)) [٤].قال الحاكم: حديث غريب صحيح الإسناد. قال ابن الملقن معقباً ومخالفاً:((قلت: لا، ففيه يعقوب بن محمد الزهري[٥] ، وإبراهيـم بن إسماعيـل بن أبـي حبيبة[٦]، هما ضعيفان))[٧].

٤. استعمل في تعقباته المخالفة للحاكم في حكمه على الرواة ألفاظ الجرح الآتية زيادة علـى مـا ذكرت آنـفاً: ((سيء الحـفظ))[٨]، و((صاحب مناكـير))[٩]،

---

(١) هو عبد الله بن جعفر المديني، منكر الحديث جداً، يحدث عن الثقات بالمناكير، يكتب حديثه، ولا يحتج به، ينظر : الجرح والتعديل (٢٣/٥).

(٢) البدر المنير (٥٨٩/١٩) رقم (١٨٥٠).

(٣) ينظر : البدر المنير (٤٧/٢٢، ٤٨) رقم (٢١٦١)، (١٣٧/٢٣) رقم (٢٣١٣)، (١٨٣/٢٣، ١٨٥) رقم (٢٣٢٧).

(٤) رواه الحاكم في مستدركه، كتاب الجهاد ، حديث : عبد الله بن يزيد الأنصاري (١١٦/٢) رقم (٢٥١٠). وقال الذهبي في تلخيصه معقباً على الحاكم (٦٠٤/٢) : ((بل يعقوب وإبراهيم ضعيفان ، والحديث في الإسناد الذي ساقه الحاكم ضعيف ، والله أعلم)) .

(٥) هو يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري المدني ، قال أحمد : ليس بشيء . وقال أبو زرعة : واهي الحديث .وقال الحافظ ابن حجر : صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء . توفي سنة (٢١٣هـ)، ينظر : تهذيب التهذيب (٣٩٦/١١، ٣٩٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٠٨).

(٦) هو إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي ، ضعيف ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال الدارقطني متروك . توفي سنة (١٦٥هـ)، ينظر : تهذيب التهذيب (١٠٤/١، ١٠٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٨٧).

(٧) البدر المنير (٤٨/٢٢) رقم (٢١٦١).

(٨) المصدر نفسه (٦٤١/١٦) رقم(١٣٦١) .

(٩) المصدر نفسه (٥٤٠/١٩، ٥٤١) رقم (١٨٤١) ، (١٣٧/٢٣) رقم (٢٣١٣) .

و((ضعفوه))[١]، و((منكر الحديث))[٢]، و ((ليس بـــعمدة))[٣].

٥. أحياناً لا يحكم على الراوي في تعقباته على الحاكم؛ وإنما يكتفي بنقل أقوال علماء الجرح والتعديل، وفيه دلالة واضحة على ضعف هذا الراوي[٤].

مثال ذلك: حديث ابن عمر _ رضي الله عنه_ قال: ((وجّه رسول الله ﷺ جعفر بن أبي طالب إلى بلاد الحبشة، فلما قدم اعتنقه وقبّل بين عينيه ثم علّمه صلاة التسبيح)).

رواه الحاكم في مستدركه[٥] في آخر باب صلاة التطوع ثم قال: ((إسناده صحيح لا غبار عليه)).

قال ابن الملقن:((قلت: بلى؛ لأن فيه أحمد بن داود بن عبد الغفار الحرانـــي[٦]. قـــال الدارقطني: مـــتروك كذاب[٧]، وقـــال ابن حبان: كان بالفسطاط[٨] يضع الحديث، لا يحـــل ذكره فـــي الكتب إلا علـــى سبيل الإبانة لأمره ليتنكب حديثه[٩]))[١٠]. من كل ذلك نتوصل إلى أن ابن الملقن له مسلكان في تعقباته المتعلقة في الإسناد والكلام على الرواة التي يخالف فيها العلماء

---

(١) البدر المنير (٢٥٤/١٦) رقم (١٢٦٩)، (٥٠٠/٢٢) رقم (٢١٦١)، (١٨٤/٢٦، ١٨٥) رقم (٢٥٧٠).

(٢) المصدر نفسه (١٠١/٢٣) رقم (٢٣٠٦).

(٣) المصدر نفسه (١٢٣/٢٢، ١٢٤) رقم (٢١٨٤).

(٤) ينظر : المصدر نفسه (٤٣٤/٢١) رقم (٢١٥٢) ، (٥٠/٢٢) رقم (٢١٦١).

(٥) كتاب الوتر (٤٦٤/١) رقم (١١٩٦). من طريق أحمد بن داود بن عبد الغفار ، عن إسحاق ابن كامل ، عن إدريس بن يحيى ، عن حيوة بن شريح ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن نافع عنه به ، وفيه : أحمد بن داود بن عبد الغفار الحراني ، كذاب ، وفيه : إسحاق بن كامل ، نقل ابن عبد الهادي عن شيخه المزي أو الذهبي أنه لا يعرف ، ينظر : لسان الميزان (١٦٩/١) ، (٣٦٩/١). وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان أن شيخه ابن الملقن قد تعقبه على قوله: إسناده صحيح لا غبار عليه بقوله : بل هو مظلم لا نور عليه.

(٦) قال الحافظ ابن حجر : ضعيف جداً ، ينظر : لسان الميزان (١٦٨/١).

(٧) الضعفاء والمتروكون (٢٥٣/١) .

(٨) الفسطاط : مدينة بمصر بناها عمرو بن العاص بعدما فتحها ، سميت بها ؛ لأن عمرو بن العاص نصب بها فسطاطه ، وهي مدينة صغيرة على ضفة النيل ، والفسطاط : ضرب من الأبنية ، وقيل : مجتمع أهل الكورة حوالي مسجد جماعتهم ، ينظر معجم البلدان (٢٦٢/٤، ٢٦٣)، والمسالك والممالك (٦٠٢/٢، ٦٠٩).

(٩) كتاب المجروحين (١٤٦/١، ١٤٧) .

(١٠) البدر المنير (٤٣٦/٢١) رقم (٢١٥٢) .

سواء كان على الحاكم أو غيره من العلماء: الأول: يعقب ويبين الراجح، والآخر: يكتفي بنقل أقوال العلماء دون تعقيب كما في المثال المذكور آنفا، وهذا منهج عام اتبعه في جميع كتابه البدر المنير.

المطلب الثاني:تعقبات تتعلق بالمتن والحديث صحة وضعفاً عموماً.

خالف في تعقباته أئمة الحديث فيما يخص المتن والحديث صحة وضعفاً عموماً في مائة وسبعة مواضع من كتابه[١] كانت حصة الحاكم منها ثمانية مواضع[٢] في جميع كتابه.

ومن تتبع الأحاديث التي عقب فيها ابن الملقن على الحاكم مخالفاً له والمتعلقة بالمتن والحديث صحة وضعف توصلنا إلى أنه يعقب بقوله: ((فينكر على الحاكم تصحيحه))[٣] أو ((فيه نكارة))[٤] أو ((وهو غريب منه))[٥] إشارة إلى الحاكم، أو ((وهذا عجيب منه))[٦] في تلميح إلى شدة مخالفته للحاكم، أو ((هذا مختلف فيه والأكثرون على تضعيفه))[٧] أو ((في تصحيحه نظر))[٨].

---

(١) ينظر : البدر المنير (٥/٦٠٦، ٦٠٩) رقم (٢٢٨)، (٨/١٠٣، ١٠٧) رقم (٣٤٦)، (١٠/ ٣٢، ٣٣) رقم (٥٠٤)، (١٣/٣٠٥) رقم (٨٦٨)، (١٧/١٩٦، ١٩٩) رقم (١٤٢٣)، (١٨/٢٨٣، ٢٨٥) رقم (١٥٩٥)، (١٩/٦٣) رقم (١٧٢١)، (٢٠/٥٠٥، ٥٠٦) رقم (٢٠١٤)، (٢٣/٣٠٥، ٣٠٩) رقم (٢٣٥٤)، (٢٤، ٣٧٨) رقم ٢٤٥٢)، (٢٥/٨٥) رقم (٢٤٨٢).

(٢) ينظر : المصدر نفسه (٧/٣١٨) رقم (٣٤١)، (١٠/٣٢، ٣٣) رقم (٥٠٤)، (١٣/٣١٠، ٣١١) رقم (٨٧١)، (١٨/٣٨٢، ٣٨٣) رقم (١٩٢٣)، (١٩/٣٦٤) رقم (١٧٨٨)، (٢١/٣٨٧) رقم (٢١٤٠)، (٢٢/٣٩٨) رقم (٢٢٦١)، (٢٤/٣٩٣) رقم (٢٤٥٥) .

(٣) المصدر نفسه (٧/٣١٨) رقم (٣٤١) .

(٤) المصدر نفسه (٢١/٣٨٧) رقم (٢١٤٠) .

(٥) المصدر نفسه (١٩/٣٦٤) رقم (١٧٨٨) .

(٦) البدر المنير (٢٢/٣٩٨) رقم (٢٢٦١) .

(٧) المصدر نفسه (١٨/٣٨٢، ٣٨٣) رقم (١٩٢٣) .

(٨) المصدر نفسه (٢٤/٣٩٣) رقم (٢٤٥٥) .

مثال ذلك: روى الحاكم في مستدركه[١] من حديث زيد بن جارية قال: ((استصغرنا رسول الله ﷺ أنا وسعد بن خيثمة))، وقال الحاكم: صحيح الإسناد. قال ابن الملقن معقباً ومخالفاً:((قلت: فيه نكارة، كيف يستصغر من كان نقيباً[٢]))[٣].

والحديث معلول المتن كما يظهر من قول الذهبي: كيف يستصغر من كان نقيباً؟ فالذهبي رحمه الله ؛ إنما انتقد متن الحديث ولم يتكلم عن سنده بشيء.

وهناك أمثلة أخرى تركنا ذكرها طلباً للاختصار.

المبحث الثاني

التعقبات التي وافق فيها الحاكم

المطلب الأول: تعقبات تتعلق بالإسناد والحكم على الرواة.

وافق ابن الملقن في تعقباته على أئمة الحديث فيما يخص الإسناد والحكم على الرواة في ثمانية عشر[٤] موضعاً من كتابه، ومن التتبع والاستقراء لجميع التعقبات التي وافق فيها غيره، وجدنا أنه وافق الحاكم في موضعين[٥] في جميع كتابه،

---

(١) كتاب معرفة الصحابة ﷺ ، باب : مناقب سعد بن خيثمة بن الحارث بن مالك بن كعب وهو عقبي وأحد النقباء الإثني عشر (٢٠٨/٣، ٢٠٩) رقم (٤٨٦٥). من طريق منصور بن سلمة الخزاعي ، عن عمر بن عبد الله بن زيد بن جارية ، عن عمر بن زيد بن جارية ، عن زيد بن جارية به . و تعقب الذهبي الحاكم في التلخيص (١٧٢١/٤) بقوله : ((منكر كيف يستصغر من كان نقيباً)) .

وفي إسناده الحاكم خطأ ، والصواب : منصور بن سلمة الخزاعي ، قال : حدثنا عثمان بن عبيد الله بن جارية ، قال : حدثني عمي عمر بن زيد بن جارية ، قال : حدثني أبي زيد بن جارية ...

وقد ذكر الهيثمي هذا الحديث في المجمع (١٠٨/٦)، بالإسناد الصحيح المذكور آنفاً ، وقال :((فيه من لم أعرفه)) يعني عثمان وعمه عمر .

والذي يبدو للباحث : أن الحديث منكر المتن ، كما بين ذلك قول الذهبي ، فضلاً عن وجود مجاهيل في إسناده

(٢) يشير إلى أن سعد بن خيثمة كان أحد النقباء الإثني عشر في العقبة الأولى .

(٣) البدر المنير (٣٨٧/٢١) رقم (٢١٤٠).

(٤) ينظر : البدر المنير (١١٧/٢) رقم (٥)، (٢٤٣/٣، ٢٤٦) رقم (٦١)، (١١٥/٥) رقم (١٦٦)، (٢٥٦/١٦) رقم (١٢٧٠)، (٤٢/١٨) رقم (١٥٤١)، (٨٨/١٩، ٨٩) رقم (١٧٢٣)، (٨٨/١٩، ٨٩) رقم (١٧٢٣)، (٢٢٢/٢٤، ٢٢٣) رقم (٢٤١٥)، (٣٩١/٢٤، ٣٩٢) رقم (٢٤٥٥)، (٢٨٥/٢٥، ٢٨٦) رقم (٢٥٢٨).

(٥) ينظر : المصدر نفسه (٣٢٦/٢٢، ٣٢٧) رقم (٢٢٤٤)، (٢٥/ ٢٠٠) رقم (٢٥١١) .

يخص الإسناد والكلام على الرواة.

مثال ذلك: حديث ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: ((ما من آدمي إلا وقد أخطأ أو هَمَّ بخطيئة ولم يعملها)).رواه الحاكم في مستدركه[١]، ولم يعقبه بتصحيح.قال ابن الملقن: ((ولقد أفلح؛ فعليٌّ بن زيد[٢]: وهو مختلف في الاحتجاج به، ويوسف بن مهران[٣]: تفرد عنه ابن جدعان وحده... وابن جدعان ضعيف)) [٤].

المطلب الثاني: تعقبات تتعلق بالمتن والحديث صحة وضعفاً عموماً.

وافق ابن الملقن في تعقباته غيره من أئمة الحديث فيما يخص المتن وصحة الحديث وضعفه عموماً في ستة وثمانين موضعاً من كتابه البدر المنير[٥]، كان نصيب الحاكم منها تسعة مواضع[٦] في جميع كتابه.

---

(١) كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين ، ذكر يحيى بن زكريا نبي الله عليهما الصلاة والسلام (٦٤٧/٢) رقم (٤١٤٩) ، وهو في المستدرك بإسنادين : أحدهما من طريق علي بن زيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس ، والآخر : حماد بن سلمة ، عن حبيب بن الشهيد ويونس بن عبيد وحميد ، عن الحسن ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وقال الذهبي في التلخيص (١٠٣٨/٢) : إسناده جيد .

(٢) هو علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان ، أصله من مكة، ضعيف من الرابعة ، مات سنة (٣١هـ) ، قال أحمد : ضعيف الحديث ، وقال ابن معين : ضعيف ، وقال الجوزجاني : واهي الحديث ضعيف ، وقال ابن قانع : خلط في آخر عمره وترك حديثه روى له مسلم مقروناً بغيره ، وقال الحافظ ابن حجر : ضعيف ينظر : تهذيب التهذيب (٣٢٢/٧، ٣٢٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٤١٠).

(٣) يوسف بن مهران البصري ، وليس هو يوسف بن ماهك ذاك ثقة وهذا لم يرو عنه إلا ابن جدعان، وهو لين الحديث من الرابعة ، ينظر : التقريب (ص: ٦١٢) .

(٤) البدر المنير (٢٠٠،٢٠٢/٢٥) رقم (٢٥١١).

(٥) ينظر : المصدر نفسه (٢٣٥/٢) رقم (١٦)/ (٦٩/٣) رقم (٢٥)، (٣٩/١١، ٤١) رقم (٥٨٣)، (٣٣٢/١٧) رقم (١٤٥٥)، (٦٣٣/١٨، ٦٣٤) رقم (١٦٩٧)، (٥٥٥/١٩، ٥٥٧) رقم (١٨٤٣)، (٢٩٥/٢٣، ٣٠٢) رقم (٢٣٥٢)، (٢٣٩/٢٤) رقم (٢٤٢٠)، (٢١/٢٥) رقم (٢٤٧٠)، (٣٧/٢٦، ٣٨) رقم (٢٥٤٠).

(٦) ينظر : المصدر نفسه (٢٤/٢) رقم (١)، (٨/ ٩) رقم (٣٥٥)، (٧٥/١١، ٧٧) رقم (٥٩١)، (٤٢/١٧، ٤٣) رقم (١٣٩٤)، (٨٣/١٩، ٨٤) رقم (١٧٢٢)، (٥٥٥/١٩، ٥٥٧) رقم (١٨٤٣)، (١٦٦/٢١، ١٦٨) رقم (٢٠٩٨)، (١١٩/٢٢) رقم (٢١٨٣)، (٢٣/٢٥، ٢٤) رقم (٢٤٧١).

ومن خلال استقرائنا للأحاديث التسعة التي عقب فيها ابن الملقن على الحاكم موافقاً، وجدت أنه غالباً ما يعبر عن إقراره بموافقة الحاكم في حكمه بقوله: ((وهو كما قال))[١] في إشارة إلى موافقة الحاكم في ما ذهب إليه من حكمه على المتن والحديث صحة وضعفاً عموماً.

مثال ذلك: حديث ابن عباس _رضي الله عنه_ قال: ((كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل چ ٱ ب ب ب ٻ چ، فإذا نزلت چ ٱ ب ب ب ٻ چ علموا أن السورة قد انقضت))[٢]. قال الحاكم: حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه[٣]. قال ابن الملقن معقباً على الحاكم: ((وهو كما قال))[٤]. في إشارة منه إلى موافقة الحاكم في حكمه على الحديث وعلى متن الحديث، ونحو ذلك أحاديث أخرى.

مثال ثانٍ: حديثه ﷺ: ((لا نكاح إلا بولي)).

رواه الحاكم في مستدركه[٥]، وقال:((وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ: عائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش _ رضي الله عنهن أجمعين _)).

وعقب ابن الملقن:((قلت: فهؤلاء ثلاثون صحابياً رووا هذا الحديث، فلا معدل عنه. والله الموفق للصواب))[٦].

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام التنبيه إلى ما ذكرته آنفاً، أن ما سكت عنه ابن الملقن، ولم يعقب فيه على الحاكم: فهو إقرار منه بصحة ما ذهب إليه الحاكم.

---

(١) المصدر نفسه (٢٤/٢) رقم (١)، (٩/٨) رقم (٣٥٥)، (٤٢/١٧، ٤٣) رقم (١٣٩٤)، (٢٢/٢٥، ٢٣) رقم (٢٤٧١).

(٢) رواه الحاكم في مستدركه ، كتاب الدعاء ، والتكبير ، والتهليل ، والتسبيح (٦٦٩/١) رقم (٨٤٦).

(٣) وافقه الذهبي في التلخيص وقال : ثابت (١٨٠/١) .

(٤) البدر المنير (٩/٨) رقم (٣٥٥).

(٥) كتاب النكاح ، باب : حديث أبي عوانة (١٨٨/٢) رقم (٢٧١٧).

(٦) البدر المنير (١٩/ ٨٤) رقم (١٧٢٢).

الخاتمة

بعد حمد الله على تيسيره لإتمام هذا البحث لا بدَّ لنا من أن نوجز النتائج التي توصلنا إليها ، وهي:

١. إن ابن الملقن رحمه الله حين يعقب على الروايات، ويرجح بعضها على بعض أو بعض الرواة على بعض، لا يفعل ذلك عن هوى أو عن ظن ضعيف؛ وإنما يعقب على أئمة الحديث في نقدهم الروايات، ويبيِّن الراجح من المرجوح، ويذكر سبب الترجيح الذي أوصله إلى ذلك.
٢. غالباً ما يعقب على الحاكم بقوله: وفيما قاله نظر، أو فيه نظر، إشارة إلى مخالفته للحاكم في كلامه على الإسناد أو حكمه على الرواة.
٣. لابن الملقن منهج واضح في تعقباته، وهو أنه يوظف آراء غيره في توثيق الرواة أو جرحهم أو في حكمه على الحديث بالصحة والضعف.
٤. له مسلكان في تعقباته المتعلقة في الإسناد والكلام على الرواة التي يخالف فيها العلماء سواء كان على الحاكم أو غيره من العلماء: احدهما يعقب ويبين الراجح، وثانيهما: يكتفي بنقل أقوال العلماء دون تعقيب، وهذا منهج عام اتبعه في جميع كتابه البدر المنير.
٥. يعبر عن إقراره بموافقة الحاكم في حكمه بقوله: ((وهو كما قال)) في إشارة إلى موافقة الحاكم في ما ذهب إليه من حكمه على المتن والحديث صحة وضعفاً عموماً.
٦. إن ما سكت عنه ابن الملقن، ولم يعقب فيه على الحاكم: فهو إقرار منه بصحة ما ذهب إليه الحاكم.
٧. تعقبه في ثمانية وأربعين موضعاً خالفه في واحد وثلاثين موضعاً، ووافقه في سبعة عشر موضعاً.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم

١. آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، حققه: عبد الغني عبـــد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤٢٤ هـ /٢٠٠٣ م.

٢. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن أبي عبد الله الأزدي الإشبيلي (ت: ٥٨٢هـ)، حققه: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٣. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط/١٥، ٢٠٠٢م.

٤. البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لأبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، حققه: مجموعة علماء، دار العاصمة، ط/١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٥. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبي جعفر الضبي (ت: ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة،١٩٦٧ م.

٦. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، حققه: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٧. تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت: ٤٢٧هـ)، حققه: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب، بيروت، ط/٤، ١٤٠٧هـ

٨. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/١،١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٩. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط/١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٠. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط/١، ١٣٢٦هـ.

١١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، ، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي(ت: ٧٤٢هـ)، حققه: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م.

١٢. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: ٣٧٠هـ)، حققه: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي،بيروت، ط/١، ٢٠٠١م.

١٣. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيـــــامه (صحيح البخاري)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، حققه: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط/١، ١٤٢٢هـ.

١٤. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/١،

١٥. خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، لحاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط/١، ١٤٢١ هـ.

١٦. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط/٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٧. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود ابن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.

١٨. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٩. الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)،حققه: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢٠. الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط/١، ١٣٩٦هـ.
٢١. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، حققه: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/٢، ١٤١٣هـ.
٢٢. العبر في خبر من غبر، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٣. العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٥هـ)، حققه: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٢٤. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، حققه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبي سنة، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٢٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) ١٩٤١م.
٢٦. الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، حققه: أبي عبد الله السورقي ، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٢٧. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط/٣، ١٤١٤ هـ.
٢٨. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ط/٢، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.
٢٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي

(ت: ٨٠٧هـ)، حققه: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م.

٣٠. المجرحون من المحدّثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بـــن مَعْبَدَ، التميمي، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، حققه: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط/١، ١٣٩٦هـ.

٣١. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ

٣٢. مختصر استدراك الحافظ الذهبي على أبي عبد الله الحاكم، لسراج الدين عمر ابن علي بن أحمد المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، حققه: عبد الله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العاصمة، الرياض، ط/١، ١٤١١هـ.

٣٣. المسالك والممالك، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت: ٤٨٧هـ)، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢ م.

٣٤. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، حققه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

٣٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢١هـ /٢٠٠١ م.

٣٦. معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط/٢، ١٩٩٥ م.

٣٧. معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط/٢، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨ م.

٣٨. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت: ٣٩٥هـ)، حققه: عبد السلام محمد هارون،: دار الفكر١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.

٣٩. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، حققه: د. نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٤٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، حققه: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤١. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٤٢. النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، حققه: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط/١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٤٣. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، حققه: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

Conclusion

Having finished the present paper, the finding can be summarized :

1. Ibn al-Molaqin, commenting on narrations, never predominates some narrations or narrators randomly or on his own judgment. Predomination is well-justified and supported with evidences.

2. Commenting on Al-Hakim, is characterized by a recurring comment: "this can be variable considered". This comment refers to his disagreement or objection.

3. al-Molaqin has a clear approach. He uses others views to predominates narrators.

4. al-Molaqin has two ways to disagree scholars. Firstly: he comments and predominates views. Secondly, he conveys the scholar's views without comments. The second way is more feneral and utilized in his book Albader Al-Moneer.

5. Ibn al-Molaqin expresses his agreement with AlHakim by saying "as said by".

6. The views that Ibn al-Molaqin never discuss or comment on Alhakim are considered true by Ibn al-Molaqin.

7. Ibn al-Molaqin comments on Al-Hakim are forty eight. Disagreements are thirty one in number and agreements are seventeen.

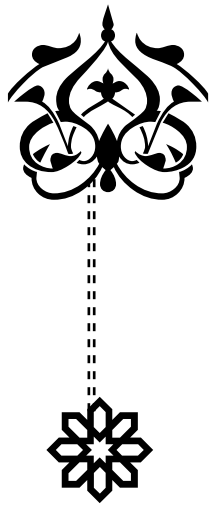

﴿منهج الحافظ ابن الملقن في تعقباته على الحاكم النيسابوري من خلال كتاب البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير﴾

ا.م.د عبد الله كريم عليوي الناصري.
م. سامي عواد بدوي الدليمي